

تحقيق

غاصب مختار

دراسة "الدولية للمعلومات" عن الانتخابات النيابية الأخيرة
عدره: كيف نضع قوانين طائفية والطوائف تناقص؟

اصدرت شركة "الدولية للمعلومات" كتابها الجديد عن الانتخابات النيابية، تضمن دراسة تحليلية بالارقام والجداول لمجريات العملية الانتخابية ونتائجها قبل اجرائها وبعده، وتوصيات واقتراحات مبنية على الارقام والمعطيات لتلافي حدوث مشكلات مستقبلية سياسية وديموقراطية واجرائية، في حال استمرار اعتماد قوانين انتخابية وفق المعيار الطائفي بما يخدم مصالح القوى السياسية



رئيس شركة "الدولية للمعلومات" جواد عدرة.

■ ماذا يتضمن الكتاب من معلومات مفيدة؟
□ يغطي الكتاب العملية الانتخابية في كل المناطق. من الفصول المهمة فيه، والذي يستحق ان يكون وحده كتابا، موضوع هرم الاعداد سواء الناخبين ام للسكان، لانه يكشف هشاشة الكلام عن مكونات في البلد وخطورة هذا الكلام عندما نكتشف ان الطوائف الست الكبرى ليست كلها طوائف كبرى. فحجم الطائفتين السنية والشيعية كبير، اما حجم الطوائف الاخرى فالى تراجع. اللبنانيون الارمن الارثوذكس والكاثوليك، على سبيل المثال، عانوا من تراجع هائل في العدد بسبب الهجرة الى الخارج، وعدد ناخبهم الذين اقتنعوا في كل لبنان قليل جدا. في بيروت الاولى مثلا اقتنع عشرة الاف ناخب فقط. توضيحا للفكرة اقول ان المجتمع في لبنان يشيخ في كل الطوائف، سواء لناحية المقيمين ام نسبة الى الولادات، فبتنا نشبه اوروبا التي تعاني هوما بطيئا في عدد السكان،

يقع كتاب "انتخابات مجلس النواب اللبناني 2018" في 297 صفحة من الحجم الكبير، ويتضمن مقدمة وتهييدا و12 فصلا تتناول الامور التالية: اعداد الناخبين والمقترعين والمرشحين وفقا للدوائر الانتخابية، نتائج الدوائر الانتخابية وفقا للوائح والمرشحين والاصوات، نتائج المرشحين الفائزين وفقا للدوائر واللوائح والقوى السياسية، نتائج القوى السياسية ومرشحيها وفقا للاصوات التفضيلية، الفائزون وابرز الخاسرين وفقا للقوى السياسية والطوائف، اعمار النواب، النساء المرشحات، الانتخاب في دوائر الاغتراب وفقا للدوائر والطوائف والدول، الانفاق الانتخابي بحسب الدوائر الانتخابية، لبنان الطوائف والديموقرافيا، الطعون الانتخابية.
يشرح رئيس شركة "الدولية للمعلومات"

نهدف الى فتح حوار عقلاني حول الارقام في لبنان



الكتاب.

وخصوصا في المدن. خطورة هذا الامر تكمن في ان النظام لدينا طائفي، فكيف سنستمر في الكلام عن مناصفة بين المسلمين والمسيحيين اذا كانت اعداد المسيحيين تتناقص بشدة. وهو امر معروف وليس سرا. ثمة اصرار من زعماء الطوائف على المناصفة، لكن بعد عشر سنوات او عشرين سنة من سيطلب بالمناصفة؟ كيف يمكن ان يحافظ الارمن مثلا على اعداد النواب انفسهم بينما عددهم يتناقص؟ كما ان الكلام عن ان كل طائفة تنتخب نوابها لا يعود صحيحا، والمثال في البقاع الغربي، فالناخبون المسيحيون وحدهم لا يستطيعون تحصيل الحاصل الانتخابي لمرشح واحد. كذلك الامر بالنسبة الى الناخبين المسيحيين في دائرة بنت جبيل في الجنوب حيث الحاصل الانتخابي 21 الف صوت. من خلال الجداول الاحصائية التي لدينا نلاحظ تراجع اعداد الطوائف الصغيرة كالسريان مثلا. دراسة هذا الكتاب هي التي تدلنا على ان قانون الانتخاب الحالي او اي قانون انتخابي اخر تتم مناقشته وفق الرؤية ذاتها، لن يكون صالحا للبنان مستقبلا. والنقاش العلمي بناء على الارقام يفيد بان قوانين الانتخاب التي اعتمدت هي قوانين غير صالحة.

■ اي قانون انتخابي هو الاصلح للبنان؟
□ قانون الانتخاب يتم التوافق عليه بناء على فكرة اي بلد تريد ان تبني؟ ليس بالضرورة ان يرضي قانون الانتخاب كل الناس. بل الموضوع هو هل نريد ان يكون لبنان دولة مدنية او لا؟ يعني ان قانون الانتخاب هو الذي يؤسس للدولة المدنية. اما اذا اردنا لبنان الطوائف فلنعمل ما نفعله حاليا. لكن المشكلة ان الطوائف تتناقص. كيف نبني لبنان الطوائف؟ وكيف نبقي على قوانين انتخابية طائفية، بحيث يصبح مهدها من يدعي انه يحافظ على طائفته؟ لذلك يجب ان نحمله من نفسه ونحمي طائفته.

■ ما الجديد الذي اضافته الكتاب في شرحه لمجريات الانتخابات ونتائجها؟
□ من الواضح جدا انه كان هناك دور كبير للمال الانتخابي في مناطق معينة، ونحن

□ من سلبيات قانون الانتخاب الصوت التفضيلي الواحد في الدائرة الصغرى، وسقف الانفاق الانتخابي المرتفع، وجعل اصوات المقترعين على اساس طائفي في الدائرة الصغرى، وهذا يعني بصورة غير مباشرة العودة الى القانون الارثوذكسي بانتخاب كل طائفة لنوابها، اضافة الى عدم اتاحة الفرصة للناخبين للاقتراع في مناطق سكنهم بدل منطقة قيدهم. في الاساس والعمق، هناك سلبية عدم اعطاء الفرصة لمن يريدون الترشح والاقتراع على اساس غير طائفي. كان يجب فتح مجال صغير لانتخاب عدد من النواب خارج القيد الطائفي، ويمكن ان لا ينتخب الناس احدا على هذا الاساس، لكن على الاقل نكون قد فتحنا نافذة صغيرة للخروج من الانتخاب الطائفي، على ان تبقى المناصفة موجودة بالنواب الباقين. المطالبة بالغاء الطائفية موجودة على لسان الرئيس رياض الصلح منذ العام 1943، وحتى الان يقول رؤساء الحكومات والمسؤولون انه يجب ان نلغي الطائفية السياسية، لكن شيئا لم يتحقق من ذلك. الدولة المدنية هي الضمان لكل الناس ولاسيما المسيحيين. لا بد من الاشارة هنا الى انه اذا استمر تراجع اعداد المسيحيين كما هو واضح من جدول هرم الاعداد، سيتركز الصراع بين السنة والشيعية على المقاعد الباقية، وهذه تخلق مشكلة جديدة في لبنان.

■ هذا من حيث محاذير قانون الانتخاب. ماذا تبين لكم عن العملية الاجرائية والنتائج؟
□ يجب التساؤل هل نحن فعلا شعب طائفي؟ نحن لسنا شعبا طائفيا بل غطاء للزعامات السياسية، بدليل ان الارقام في طرابلس وزحلة ودائرة الشمال الثالثة (عكار) تفيد ان سلوك الناس في الانتخابات لم يكن طائفيا، بل كان الناخب يسير خلف زعيمه السياسي ولمصلحته المادية اولا، وهذه من الدروس المستفادة من الانتخابات، حيث لاحظنا ان ناخبين من الطائفة السنية مثلا يقتنعون لمصلحة التيار الوطني الحر في دائرة ما، ويقتنعون للقوات اللبنانية في

اجرينا استطلاعات للرأي في عدد من المناطق قبل الانتخابات وبعد ترشح ممولين كبار مثلا في كسروان وزحلة، وكانت النتيجة ان الرأي العام تغير فجأة عندما دخل بعض المرشحين الممولين وتغيرت النتائج بطبيعة الحال. فمن كان اوليا اصبح ثالثا او رابعا. ثم هناك موضوع الانفاق الانتخابي المشرع في القانون الانتخابي، فقد بلغ نحو 700 مليون دولار، وهو رقم ضخم بالنسبة الى بلد مثل لبنان، وهو اكبر بكثير مما ينفق في فرنسا وبريطانيا سوية. اذا نظرنا الى جداول هيكلية اعداد الطوائف نلاحظ تناقضا كبيرا فيها، وكانت لدينا مفاجآت. عدد الارثوذكس المسجلين مثلا في لوائح الشطب بلغ 257 الفا و818 ناخبا، اقتنع منهم نحو 95 الفا فقط. كذلك تدنت نسبة الاقتراع لدى اكثر الطوائف. في صيدا كان الاقتراع سلبيا بنسبة 12% عن انتخابات 2009. هذه مؤشرات تدرس لانها تعني ان هناك ناخبين من الطائفة السنية لم ينتخبوا مرشحي "تيار المستقبل"، لكنهم بقوا في البيت ولم يشاركوا في العملية الانتخابية.

■ ما هي النتيجة او الخلاصة التي توصلتم اليها بالنسبة الى قانون الانتخاب والعملية الاجرائية؟



NICOLAS MORHEJ
— Since 1947 —



أسعار خاصة لعسكريي الأمن العام

Jdeideh: Main Branch - 01 875444
Hazmieh: City Center - 01 283851
Chouifat: The Spot - 05 815122
Dora: City Mall - 01 897848

ROVINA
SWISS MADE

www.rovina.com

التحليلية للانتخابات وفق الارقام التي لديكم؟

□ خرجنا باقتناع انه يجب ان يكون لقانون الانتخاب هدف هو تأسيس الدولة. اذا كان الهدف الحفاظ على لبنان الطوائف الذي يطالب كل الزعماء في خطاباتهم بتغييره، فان لبنان الطوائف اصبح مهددا ديموغرافيا، وسيسقط بالديموغرافيا ان لم يسقط بالقرار السياسي. سقوطه في غياب قرار سياسي واع يسبب خللا امنيا وخطرا اجتماعيا وسياسيا، اما اسقاطه بترو وبحكمة وبهدف فيوصل الى وضع قانون انتخابي يؤدي حكما الى بناء الدولة المدنية، يعني يجب فتح المجال للناس للترشح على اساس غير طائفي ولبنان دائرة واحدة، ولو بعدد محدد من النواب كمرحلة اولى. لو توحد المجتمع المدني في الانتخابات الماضية وتوحد المرشحون لكان لهم الان بين ستة او سبعة نواب، لكن بعضهم التحق بالسياسيين التقليديين. المطلوب جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة والترشح والانتخاب على اساس غير طائفي، هذا ما اوحى به الارقام التي درسناها بدقة، ومن لديه ارقام اخرى علمية فليفضل بها للنقاش. ينبغي ان يجري نقاش علمي وفكري بمشاركة القوى السياسية حول قانون الانتخاب على اساس اي لبنان نريد ان نبني، لا البحث في حصص القوى السياسية، لنخرج بفكرة واضحة ثم ليقرروا ما يريدون. تخيلوا انه اذا اقر قانون انتخابي نسبي للبلديات يخفض عدد البلديات الحالي في لبنان الى ربع ما هو عليه الان، بسبب وجود قري صغيرة ومتناثرة لكنها تشترك في خدمات الكهرباء والمياه وسواها. وهو ما يسبب الهدر ولا علاقة له بالادارة الحديثة. تخيلوا لو اننا اقرنا قانونا انتخابيا يجيز للمواطن الاقتراع حيث يسكن لا حيث ولد. الاكيد ان نتائج الانتخابات ستختلف. لذلك اقول انه يجب فتح نقاش فكري حول هذه الامور ثم تتم دوزنتها وفق ظروف البلد. لكننا نسعى الى وضع قانون انتخاب مثالي لبناء دولة مدنية لا طائفية تؤمن مصالح كل الطوائف والمواطنين والزعماء السياسيين ايضا، فنحن لا نريد القيام بانقلاب على اي طرف.

الاوراق البيض فبقيت تقريبا بالنسبة ذاتها لانتخابات 2009، كانت 13 الف ورقة وزادت فقط الى 15 الف ورقة. هنا نسأل ايضا: هل ان التصويت وفق القانون الارثوذكسي هو دائما لمصلحة المسيحيين؟ الجواب انه في دوائر معينة لا يفوز اي مسيحي اذا سرنا بالتصويت وفق القانون الارثوذكسي. في دائرة البقاع الغربي مثلا الحاصل الانتخابي نحو 11 الف صوت، بينما عدد المسيحيين كلهم لا يتجاوز عشرة الاف ناخب، يعني انهم لا يؤمنون الحاصل الانتخابي. فكيف يكون الحل؟ في دائرة الجنوب الثانية الحاصل الانتخابي 21 الف صوت، وعدد المسيحيين كلهم تسعة الاف، يعني لو صابوا كلهم في خانة مرشح واحد سيخسر.

■ بأية اقتراحات خرجتم بعد الدراسة

”

كيف قرأتم مزاج الناخبين؟
□ الاوراق الباطلة او الملقاة زادت عن انتخابات 2009 بنحو 200 مرة ولا نعرف السبب، هل هو خطأ من الناخب لعدم معرفته بكيفية الاقتراع وفق القانون الجديد، ام بسبب اعتراضه على امر ما؟ اما

“



قوانين الانتخاب التي اعتمدت غير صالحة.